

Distr.: General  
20 December 2023  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

## تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

كابو فيردي

\* يُعمَّم المرفق دون تحرير رسمي، وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

## مقدمة

- 1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، دورته الرابعة والأربعين في الفترة من 6 إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. واستُعرضت الحالة في كابو فيردي في الجلسة الثالثة المعقودة في 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وترأس وفد كابو فيردي وزير العدل، جونا غوميس روزا. واعتمد الفريق العامل التقرير المتعلق بكابو فيردي في جلسته العاشرة المعقودة في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.
- 2- وفي 11 كانون الثاني/يناير 2023، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين التالي (المجموعة الثلاثية) لتسيير استعراض الحالة في كابو فيردي: غامبيا وفرنسا وكوستاريكا.
- 3- وعملاً بأحكام الفقرة 15 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قراره 21/16، صدرت الوثائق التالية لأغراض استعراض الحالة في كابو فيردي:
  - (أ) تقرير وطني/عرض كتابي مقدم وفقاً للفقرة 15(أ)<sup>(1)</sup>؛
  - (ب) تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وفقاً للفقرة 15(ب)<sup>(2)</sup>؛
  - (ج) موجز أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ج)<sup>(3)</sup>.
- 4- وأحيلت إلى كابو فيردي، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها مسبقاً إسبانيا، وألمانيا، والبرتغال، باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وبنما، وسلوفينيا، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة في الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل.

## أولاً- موجز مداوات عملية الاستعراض.

### ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.

- 5- أكد الوفد كابو فيردي تحمل صفة البلد الديمقراطي. وسلط الضوء على دستور البلد الحديث، الذي يحمي حقوق المواطنين وحياتهم وينتقيد بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان. وشدد الوفد على التزام الحكومة بالحكم الرشيد والشفافية والمساءلة والسلام والعدالة الاجتماعية.
- 6- وأشار الوفد إلى البرنامج الحكومي للهيئة التشريعية العاشرة، فأكد أن تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وضمانها جزء لا يتجزأ من جميع قطاعات الحكومة. والتقرير الوطني الذي قدمه الوفد يتناول بالتفصيل الجهود التي بذلتها كابو فيردي لتنفيذ التوصيات ال 159 الواردة خلال الاستعراض السابق والتقدم الذي أحرزته في ذلك.
- 7- وأبلغ الوفد عن تصديق البلد على صكوك دولية بين عامي 2018 و2023، وعن الخطوات المتخذة لمواءمة الإطار القانوني مع تلك الصكوك. ومن بين الصكوك المصدق عليها يجدر بالذكر

.A/HRC/WG.6/44/CPV/1 (1)

.A/HRC/WG.6/44/CPV/2 (2)

.A/HRC/WG.6/44/CPV/3 (3)

ما يلي: الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، والاتفاقية الخاصة بالاختصاص والقانون الواجب تطبيقه والاعتراف والإنفاذ والتعاون فيما يتعلق بالمسؤولية الأبوية وإجراءات حماية الطفل.

8- ومن أجل الوفاء بالتزامات الإبلاغ الناشئة عن التصديق على هذه الصكوك، أنشأت الحكومة في عام 2017 اللجنة المشتركة بين الوزارات لإعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وقد أعدت وقدمت تقارير عن مختلف الاتفاقيات، وهي تبين التزام الحكومة بمعالجة قضايا حقوق الإنسان.

9- ودأبت الحكومة على الامتثال للالتزامات الإبلاغ وعالجت مسائل تتعلق بأمور منها حماية حقوق الطفل، والدفاع عن حقوق المرأة، والاتجار بالأشخاص، وتوصيات اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأكد الوفد التزام البلد بتعزيز حقوق الإنسان وتدعيمها من خلال جملة إجراءات منها نشر المعلومات القانونية، وتقديم المعونة القضائية، والنقيد بالمعايير الدولية، وتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان.

10- ونفذت كابو فيردي تدابير مختلفة لإصلاح السجون، بما في ذلك رفع مستوى سجن سال الإقليمي إلى سجن مركزي، والاضطلاع بأعمال إعادة تأهيل في جميع السجون، وفصل السجناء على أساس معايير مختلفة. ونُصبت في السجون معدات للتداول بالفيديو، وبدأ تطبيق جلسات استماع للسجناء على الإنترنت لتعزيز الكفاءة وخفض التكاليف. وأعطى البلد الأولوية لتدريب السجناء والخدمات الطبية وإعادة الإدماج الاجتماعي، ما يدل على اتباع نهج كلي إزاء قضايا السجون.

11- وتهدف الخطة الحكومية لإعادة الإدماج الاجتماعي، التي أُقرت في عام 2019، إلى مكافحة الجريمة وإعادة تأهيل السجناء الشباب. ويعكس وضع برنامج التهيئة من أجل تسريع الإدماج الاجتماعي وإنشاء مكاتب إعادة الإدماج الاجتماعي في جميع أنحاء البلد الالتزام بإعادة التأهيل الشامل.

12- وعلى الرغم من زيادة عدد نزلاء السجون بسبب زيادة الاستثمار في قطاع الأمن، أبلغت الحكومة عن تراجع كبير في معاودة الإجرام.

13- وقد استثمرت الحكومة، في سياق جهودها الرامية إلى تحسين نظام العدالة، في البنية التحتية القضائية والموارد البشرية والتكنولوجية، ما ساعد على الحد من تراكم القضايا. ومن أجل تسريع الخدمات، أُقرت خطة وطنية للحد من تراكم القضايا، ونُفذ نظام معلومات العدالة وأنشئت منصة رقمية باسم "بوابة العدالة". وشرع أيضاً في تنقيحات تشريعية تهدف إلى تحسين كفاءة نظام التقنين القضائي.

14- وأكدت الحكومة التزامها بخطة عام 2030 وتعهدت بالقضاء على الفقر المدقع والحد من الفقر المطلق بحلول عام 2026، تماشياً مع مبدأ عدم ترك أي شخص خلف الركب. وقالت إن النظام القضائي ركن أساسي من أركان سيادة القانون والديمقراطية؛ ومن المتوقع أن تسفر السياسات والتدابير التشريعية الجارية عن نتائج إيجابية في المستقبل.

15- واتخذت الحكومة تدابير مهمة على مختلف جبهات الطوارئ الاجتماعية، وكان تركيزها على الدخول ورعاية الأطفال والمراهقين وحمايتهم والتعليم والتدريب وريادة الأعمال والإدماج الاجتماعي والإنتاجي والصحة والسكن والضمان الاجتماعي. وتهدف الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر المدقع للفترة 2022-2026 إلى تدعيم نظام الحماية الاجتماعية من خلال توسيع نطاق تغطية البرامج الاجتماعية لصالح الأسر التي تعيش في فقر مدقع.

- 16- ولتعزيز الشفافية في توزيع مخصصات الدعم الاجتماعي، طبقت الحكومة السجل الاجتماعي الوحيد، الذي سُجل فيه نحو 324 500 شخصاً وُصِّفوا في مجموعات مختلفة على أساس مستوى الفقر. وعلى الرغم من التحديات، مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتضخم والجفاف، نفذت الحكومة تدابير شتى لدعم الأسر، بما في ذلك التخفيف من حدة الزيادات في أسعار الوقود والأغذية وإحداث دخل الإدماج الاجتماعي وزيادة المعاش الاجتماعي غير القائم على الاشتراكات.
- 17- ووسعت الحكومة نطاق تغطية المعاش الاجتماعي، واعتمدت رسوماً اجتماعية للطاقة والمياه، وركزت على تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية. ونفذت أيضاً تدابير لدعم الأسر الضعيفة من خلال الأنشطة المدرة للدخل، والإعفاء من رسوم المستخدم؛ وصندوق التعبئة من أجل تسريع الإدماج الاجتماعي، الذي يهدف إلى منح دخل الإدماج الاجتماعي.
- 18- وفيما يتعلق بنظام العدالة، بُذلت جهود للحد من القضايا غير المبثوث فيها، وزيادة الميزانية المخصصة لخدمات المعونة القضائية، وتدعيم المعلومات القانونية للمواطنين، وتحديث علم الأدلة الجنائية. واعتمدت تدابير تشريعية وطُورت البنية التحتية وأنشئت منصات رقمية بهدف تعزيز كفاءة النظام القضائي.
- 19- وأبلغ الوفد عن تحقيق نجاح في خفض معدل البطالة وانتشار الفقر، بما في ذلك الفقر المدقع. وقال إن مبادرات شتى، مثل خطة الرعاية الوطنية للفترة 2017-2019، دعمت رفاهية الفئات السكانية الضعيفة. وفيما يتعلق بحماية الطفل، ركزت الحكومة على تنفيذ صكوك مثل خطة العمل الوطنية لمنع ومكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين.
- 20- وأثبتت كابو فيردي التزامها بمكافحة الاتجار بالأشخاص، بالتصديق على الاتفاقيات الدولية، وتنفيذ خطة العمل الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإنشاء المرصد الوطني لرصد حالات الاتجار بالأشخاص وتحديثها سريعاً.
- 21- وسلط الضوء أيضاً على الجهود المبذولة لمكافحة عمل الأطفال، وزيادة معدلات تسجيل المواليد، وتعزيز عمليات التحقيق في الأبوة. وأقامت الحكومة شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لمعالجة المسائل المتصلة بالطفل، بما في ذلك تنفيذ نموذج لإدارة شؤون الأطفال.
- 22- وخطت كابو فيردي خطوات واسعة في مجال المساواة بين الجنسين، من خلال تنفيذ الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين، وقانون التكافؤ، وإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأحرزت الحكومة تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بالتمثيل السياسي، ولا سيما في الانتخابات المحلية والتشريعية.
- 23- وأبرز الوفد الإجراءات التي اتخذتها كابو فيردي في مجالات منع العنف الجنساني، ودعم الضحايا، ومبادرات التمكين. وقال إن الحكومة أثبتت التزامها بمعالجة "أزمة الرعاية" المرتبطة بعدم المساواة بين الجنسين، ونفذت تدابير لدعم ضحايا العنف الجنساني.
- 24- ونفذت كابو فيردي مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والمتعلقة بالعدالة، ما يدل على التزامها بتحسين رفاه مواطنيها وتعزيز التنمية الشاملة للجميع والمنصفة.
- 25- وواصلت الحكومة بنشاط بذل الجهود للوفاء بالتزامها بحقوق الإنسان على مختلف الجبهات. وعملية التصديق جارية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن العمال ذوي المسؤوليات العائلية لعام 1981 (رقم 156)، وبشأن حماية الأمومة لعام 2000 (رقم 183)، وبشأن القضاء على العنف والتحرش لعام 2019 (رقم 190). وأعطت كابو فيردي الحرية أولوية باعتبارها إحدى القيم الأساسية، مشددة على حظر التمييز القائم على القناعات السياسية والمعتقدات والدين والميل الجنسي.

- 26- وقال الوفد إن البلد يتقيد، في مجال مكافحة التمييز، بالممارسات والمعايير الدولية، كما يرد في دستوره ويتبين من التزامه بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. وتشمل الخطط وضع قانون لمكافحة التمييز الذي يستهدف الأقليات، مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص ذوي الإعاقة.
- 27- ونفذت مبادرات مختلفة لمنع التمييز ومكافحته، بما في ذلك الحملات الإعلامية، وزيادة الوعي والتدريب بشأن التفاعل بين الثقافات والتنوع الثقافي. وقامت الهيئة العليا لشؤون الهجرة، التي أنشئت في عام 2020، بتنسيق سياسات الهجرة، في حين أضيف الطابع المؤسسي على البرنامج الوطني لاستقبال المهاجرين العائدين وإعادة إدماجهم في المجتمع. وحُدثت الأطر القانونية لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية؛ فعلى سبيل المثال، نُقح القانون المتعلق بالرعايا الأجانب.
- 28- وشاركت كابو فيردي بنشاط في الجهود العالمية الرامية إلى إعمال حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين؛ وانضمت إلى تحالف المساواة في الحقوق في عام 2018. واتخذت الحكومة خطوات لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، وضمان حصولهم على التعليم والتدريب المهني مجاناً. والتقدم جارٍ في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي إطار خطة الرعاية، جرى التعاقد مع مقدمي الرعاية لمساعدة كبار السن وذوي الإعاقة.
- 29- وقُطعت أشواط كبيرة في مجال الرعاية الصحية، بما في ذلك في مجال التطعيم ضد كوفيد-19، حيث حصل أكثر من 70 في المائة من السكان البالغين على تطعيم كامل. وجرى تعزيز دائرة الصحة الوطنية بزيادة أعداد الممرضين والأطباء المتخصصين. ويجري الاستثمار في تعزيز مرافق الرعاية الصحية. ولا يزال الأمن العام يمثل أولوية، حيث يجري اتخاذ إجراءات ضد الجريمة والعنف.
- 30- وعلى الرغم من قلة الموارد، ركزت حكومة كابو فيردي على حقوق الإنسان، ونالت اعترافاً بحكمها الرشيد. وأكدت نية البلد الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2025-2027 التزامه بتعزيز حقوق الإنسان على الساحة العالمية؛ وطلب من جميع الدول الأعضاء دعمه في هذا المسعى.

## باء - جلسة التحاور وردود الدولة موضوع الاستعراض

- 31- أدلى 79 وفداً ببيانات خلال جلسة التحاور. وترد التوصيات المقدمة خلال جلسة التحاور في الفرع الثاني من هذا التقرير.
- 32- لاحظت غابون التدابير التشريعية والمؤسسية المتخذة للقضاء على الاتجار بالأشخاص والفقير والعنف الجنساني، والجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين.
- 33- وأشادت غامبيا بكابو فيردي لما اتخذته من تدابير استباقية للتصدي للتمييز ولالتزامها بتعزيز مجتمع أشمل للجميع وأكثر إنصافاً.
- 34- ولاحظت أوكرانيا التدابير العملية المتخذة لمنع العنف في أماكن سلب الحرية، والخطوات الإيجابية المتخذة لتعزيز النظام الوطني لحماية الطفل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 35- وأثنت ألمانيا على كابو فيردي لما اتخذته من تدابير في مجالي إدارة الشرطة والنظام القضائي. ولكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء مدة الإجراءات القضائية. ولا تزال تشعر بالقلق أيضاً إزاء العنف الأسري والمشاكل القائمة في مجالات المساواة بين الجنسين وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

- 36- وأشادت غانا بكابو فيردي لوضعها الخطة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة للفترة 2021-2026 وشجعتها على اتخاذ تدابير استراتيجية وتوفير التمويل من أجل تنفيذ الخطة بفعالية.
- 37- ورحب المغرب بأنشطة التوعية التي نُفذت لمنع ومكافحة التمييز والعنصرية ولنشر معلومات عن حقوق المهاجرين.
- 38- واعترفت هندوراس بالجهود التي تبذلها كابو فيردي بهدف مكافحة العنف الجنساني وضمان العمل اللائق والمنصف.
- 39- وأشادت إسرائيل بإقرار قانون وقاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم ومشاركتهم.
- 40- ولاحظت الهند تصديق البلد على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. ولاحظت باهتمام أن كابو فيردي تنظر في نموذج جديد لتشكيل عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة، استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية.
- 41- وأثنت إندونيسيا على كابو فيردي لإنشائها السجل الاجتماعي الوحيد، على نحو ما أوصت به إندونيسيا، وأعربت عن أملها في أن تتمكن من زيادة المساهمة في دعم نظام الحماية الاجتماعية وتحسين حياة أفراد الفئات السكانية الضعيفة.
- 42- ورحب العراق بالخطط والسياسات الرامية إلى النهوض بدور المرأة وتمكينها، وتعزيز حقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن.
- 43- ورحبت أيرلندا بإقرار صكوك جديدة لضمان حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي، وأثنت على كابو فيردي لما اتخذته من خطوات للتصدي للعنف الجنساني. وأعربت عن قلقها إزاء ضرورة إحراز مزيد من التقدم في منع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها.
- 44- وقدمت أيسلندا توصيات.
- 45- ورحبت إيطاليا بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وباعتماد قانون وقاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم ومشاركتهم.
- 46- وأثنت كينيا على كابو فيردي لتقديمها دورات في مجال حقوق الإنسان إلى وكالاتها المعنية بإنفاذ القانون ولتصديقها على عدة اتفاقيات لمنظمة العمل الدولية بشأن حماية الطفل.
- 47- وأثنت ليسوتو على كابو فيردي لمواءمتها إطارها القانوني مع أحكام الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
- 48- ورحبت ليتوانيا بالتقدم الذي أحرزته كابو فيردي في مكافحة العنف الجنساني وفي تعزيز المساواة بين الجنسين منذ الاستعراض السابق. وتتسم الخطة الوطنية للرعاية بأهمية خاصة في هذا الصدد.
- 49- ورحبت لكسمبرغ بالجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ التوصيات التي تلقتها خلال الاستعراض الثالث.
- 50- ورحبت مدغشقر بتصديق البلد على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وشجعت مدغشقر كابو فيردي على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة القوالب النمطية المتعلقة بالفتيات والنساء.
- 51- وأثنت ملاوي على كابو فيردي لتصديقها على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

- 52- وأشادت ماليزيا بكابو فيردي لتنفيذها خططها المتعلقة بالتعليم والصحة للفترة 2022-2026، ما يدل على التزام البلد بتعزيز حقوق الإنسان من خلال مبادئ توفير الخدمات للجميع وتسهيلات الوصول وعدم التمييز.
- 53- ورحبت ملديف بالجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز التعليم الجيد وتمكين المرأة في الحياة العامة ومكافحة العنف الجنساني.
- 54- ولاحظت مالي الجهود التي تبذلها السلطات لمكافحة الفقر وتحسين نوعية حياة السكان وضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية. وشجعت مالي السلطات على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتعليم.
- 55- وأثنت جزر مارشال على الحكومة لسعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة إلى جانب النهوض بحقوق الإنسان ولتأكيدهما على الحق في التعليم لضمان التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان.
- 56- وأثنت موريتانيا على كابو فيردي لاهتمامها الراسخ بتدعيم سيادة القانون والقيم الديمقراطية، ولجهودها الرامية إلى مكافحة التمييز. ورحبت بمشروع تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الديمقراطية.
- 57- وأثنت موريشيوس على كابو فيردي لما اتخذته من خطوات لتعزيز المساعدة المقدمة إلى ضحايا العنف الجنساني وتدعيم التحقيقات في حالات العنف.
- 58- ورحبت المكسيك بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وبالجهود المبذولة لتعزيز وتحسين الصحة العامة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية.
- 59- وأثنت الجبل الأسود على كابو فيردي لضمانها التعليم الابتدائي المجاني للجميع لاعتمادها خطة استراتيجية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولاحظت وجود ثغرات في التدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي للعنف ضد المرأة.
- 60- ورحبت اليونان بتحسين التدابير المتخذة على الصعيد المؤسسي وعلى صعيد إنفاذ القانون لمناهضة التعذيب، ولا سيما إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب.
- 61- وأثنت موزامبيق على كابو فيردي لعرضها تقريرها الوطني وهنأتها على إنجازات البلد والتقدم الذي أحرزه منذ الاستعراض السابق.
- 62- وأثنت ناميبيا على كابو فيردي لما اتخذته من تدابير تهدف إلى تعزيز حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك اعتماد الخطة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة للفترة 2021-2026 وإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تشريين الأول/أكتوبر 2018.
- 63- وأعربت نيبال عن تقديرها للتصديق على صكوك حقوق الإنسان، ونوهت باعتماد الاستراتيجية الوطنية للفضاء على الفقر المدقع للفترة 2022-2026 والخطة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة للفترة 2021-2026، في جملة أمور.
- 64- وأشادت مملكة هولندا بكابو فيردي لاعتمادها الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2026 وخطة العمل الوطنية لمنع ومكافحة العنف الجنسي ضد الأطفال والمراهقين للفترة 2022-2024.
- 65- وهنأت النيجر كابو فيردي بصفة خاصة على التقدم الملحوظ الذي أحرزته منذ الاستعراض السابق، وعلى تصديقها على عدة صكوك دولية.

- 66- وأشادت نيجيريا بالمبادرات المعتمدة في كابو فيردي، بما في ذلك الخطة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة، وخطة الرعاية الوطنية للفترة 2017-2019، وتدابير مكافحة الفساد والاتجار بالأشخاص.
- 67- وأعربت باكستان عن تقديرها لتصديق كابو فيردي على عدة صكوك دولية في مجال حقوق الإنسان، والتدابير المتخذة للتصدي لغسل الأموال، ومنع الفساد، وتحديث التحقيقات الجنائية، وحماية الأطفال.
- 68- ورحبت بنما بوفد كابو فيردي وشكرته على عرض التقرير الوطني.
- 69- ورحبت باراغواي بإنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات لإعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان والتصديق على صكوك دولية لحقوق الإنسان.
- 70- وأثنت الفلبين على كابو فيردي لما تبذله من جهود لتنفيذ التوصيات المقبولة والمحاظ بها علماً، ونوهت بإنشاء لجنة مكافحة العنف ومنعه ومراكز دعم ضحايا العنف الجنساني.
- 71- ورحبت البرتغال بالتزام كابو فيردي بالمساواة بين الجنسين، ولا سيما إنشاء صندوق لضحايا العنف الجنساني وإقرار قانون التكافؤ.
- 72- ولاحظ الاتحاد الروسي أن الجهود التي تبذلها كابو فيردي غير كافية لمعالجة المشاكل التي طال أمدها، مثل انتشار عدم المساواة بين الجنسين، والعنف الأسري، ووحشية الشرطة، وكره الأجانب المنهجي، وعدم التسامح مع المهاجرين.
- 73- ورحبت السنغال بالتقدم الذي أحرزته كابو فيردي، ولا سيما فيما يتعلق بحماية النساء والأطفال، فضلاً عن التصديق على صكوك دولية والجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومنع التعذيب.
- 74- وأثنت سيراليون على كابو فيردي لاتخاذها العديد من التدابير في مجال البنى التحتية والسياسات المؤسسية الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي الرشيد والنهوض بإعمال حقوق الإنسان في البلد وتدعيمه.
- 75- وأعربت سلوفينيا عن تقديرها للتقدم المحرز في تنفيذ توصيتها، وشجعت كابو فيردي على مواصلة جهودها لمنع التمييز الجنساني والعنف ضد المرأة والتصدي لهما.
- 76- رحبت جنوب إفريقيا بالدراسة التشخيصية للوضع الاجتماعي والقانوني للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في كابو فيردي التي أجريت بتكليف من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة ونشرت في عام 2021.
- 77- ورحبت إسبانيا بإنشاء شبكة كابو فيردي للمدافعين عن حقوق الإنسان في آب/أغسطس 2022، فضلاً عن التقدم المحرز في حماية حقوق الطفل والمساواة بين الجنسين.
- 78- ورحبت تيمور - ليشتي بارتفاع معدل التحاق الأطفال بالتعليم الأساسي (96 في المائة) وبالتعليم الثانوي (حوالي 70 في المائة)، وبالتكافؤ الجيد بين الجنسين في الحصول على التعليم.
- 79- ورحبت توغو بالتقدم الملحوظ المحرز منذ الاستعراض السابق. وأعربت عن قلقها إزاء مسألة وحشية الشرطة ضد الفُصّر المشتبه في جنوحهم وبشأن الإدماج المهني للمهاجرين.
- 80- وأثنت تونس على كابو فيردي لتصديقها على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والاتفاقية المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال.

- 81- ونوهت جورجيا بالتدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة، وإعداد الخطة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة.
- 82- وحثت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحكومة على تحسين تنفيذ التشريعات في مجال العنف الجنساني عن طريق زيادة عدد القضايا المعروضة على المحاكم والمحاكمات الناجحة، واعترفت بالخطوات المتخذة أصلاً للتصدي لإساءة معاملة الأطفال.
- 83- وسلطت جمهورية تنزانيا المتحدة الضوء على التدابير المتخذة لتحسين مستوى المعيشة والمناخ الاقتصادي في البلد بسبب منها إيجاد فرص اقتصادية واجتماعية.
- 84- وأشادت الولايات المتحدة الأمريكية بكابو فيردي لاحترامها سيادة القانون وتفاניה في تعزيز حقوق مجتمع الميم الموسع، وأعربت عن قلقها إزاء الأوضاع في السجون.
- 85- وأشادت أوروغواي بالجهود التي تبذلها كابو فيردي لامتثال التزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان، بسبب منها مثلاً التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.
- 86- وسلطت جمهورية فنزويلا البوليفارية الضوء على التدريب الذي قدمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة في مجال حقوق الإنسان للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون لدعم أداء مهامهم وفقاً للمعايير الدولية.
- 87- ورحبت فييت نام بالنقدم الذي أحرزته كابو فيردي في التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية ذات الصلة، وفي مواءمة إطارها القانوني مع مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
- 88- وأشادت الجزائر بالتزام كابو فيردي بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، كما يتضح من اعتماد الخطة الاستراتيجية للتعليم (2022-2026) وبرنامج المدارس الآمنة، من بين خطوات أخرى.
- 89- ورحبت أنغولا بالنقدم الذي أحرزته كابو فيردي في تنفيذ التوصيات الواردة خلال جولة الاستعراض السابقة، وبجهود الحكومة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 90- وهنأت الأرجنتين كابو فيردي على تصديقها على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واعتمادها خطة استراتيجية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 91- وأشادت أستراليا بالدور القيادي المستمر لكابو فيردي في حماية وتعزيز حقوق أفراد مجتمع الميم الموسع، كما هو الحال في مشروع تشريعها الذي يجرم أعمال التمييز لأي سبب كان، وأقرت بالجهود التي يبذلها البلد لتحقيق المساواة بين الجنسين.
- 92- وأثنت جزر البهاما على كابو فيردي لتصديدها للفقر المدقع من خلال وضع استراتيجيتها الوطنية للقضاء على الفقر المدقع ولما أحرزته من تقدم في مجال حقوق الإنسان منذ جولة الاستعراض السابقة.
- 93- ولاحظت بوتسوانا مع التقدير أن التوصيات التي قدمتها إلى كابو فيردي خلال جولة الاستعراض السابقة حظيت بتأييد كابو فيردي، وشجعت على تنفيذ تلك التوصيات.
- 94- وأثنت البرازيل على كابو فيردي لما تبذله من جهود لتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنساني، ولزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- 95- وهنأت بوركينا فاسو كابو فيردي على تصديقها على اتفاقيات إضافية وعلى بروتوكول اختياري يتعلق بحقوق الطفل.

- 96- ورحبت بوروندي باعتماد الخطط الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع قطاعات الحكم، وبالصحة العقلية ومكافحة العنف الجنساني.
- 97- ولاحظت الكامبيرون بارتياح التقدم الذي أحرزته كابو فيردي في مجال تطوير حقوق الإنسان في البلد.
- 98- وهنأت كندا كابو فيردي على جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما بين أكثر الفئات تهميشاً.
- 99- وهنأت تشاد كابو فيردي على التزامها باتخاذ التدابير اللازمة للعمل على تطبيق جميع التوصيات التي قبلتها تقريباً خلال الاستعراض السابق.
- 100- وهنأت شيلي كابو فيردي على تصديقها على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وعلى إعداد الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2021-2026.
- 101- وأثنت الصين على كابو فيردي لما بذلته من جهود وما أحرزته من تقدم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولاحظت أن كابو فيردي وضعت عدة استراتيجيات وخطط عمل وطنية لحماية مختلف حقوق الإنسان.
- 102- ولاحظت الكونغو بالجهود التي تبذلها كابو فيردي لتحسين حالة حقوق الإنسان منذ الاستعراض السابق، ولا سيما لتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لصالح حقوق الإنسان.
- 103- وأعربت كوستاريكا عن تقديرها للتقدم المحرز في الإدماج الاجتماعي بمراعاة المنظورات الجنسانية؛ وفي مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي جهود مكافحة الفساد. وأشادت بقوانين كابو فيردي التي تعزز حقوق العمل وتكافؤ الجنسين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتعكس سياسة للتنمية المستدامة.
- 104- وأثنت كوت ديفوار على كابو فيردي لتصديقها على اتفاقيات وسننها قوانين تتعلق بحقوق الإنسان، ولا سيما في مجالات حماية الطفل، ومنع حالات الاختفاء، وضمان العمالة العادلة، ومكافحة العنف الجنساني.
- 105- وأقرت كوبا بالجهود المبذولة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتوصيات الصادرة عن جولة الاستعراض السابقة التي قبلت، وأقرت أيضاً بالتزام البلد بعملية الاستعراض الدوري الشامل.
- 106- وأقرت جيبوتي بالتزام كابو فيردي بحقوق الإنسان، وأشادت بالعملية التشاركية ورحبت بالتدابير التي تعزز وتوطد الإطار القانوني والمؤسسي للبلد والتي تهدف إلى تحسين الديمقراطية وسيادة القانون.
- 107- ورحبت الجمهورية الدومينيكية بوفد كابو فيردي وشكرت الأعضاء على عرض التقرير الوطني.
- 108- وأثنت مصر على كابو فيردي لتصديقها على صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة، ولا سيما الصكوك الخاصة بحقوق الطفل، فضلاً عن تنفيذ خطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان.
- 109- وأعربت فنلندا عن تقديرها لمشاركة كابو فيردي في عملية الاستعراض الدوري الشامل والتقرير الوافي الذي قدمته.
- 110- ورحبت فرنسا بالجهود التي تبذلها سلطات كابو فيردي لتنفيذ التوصيات المقدمة في عام 2018.
- 111- وأعرب وفد كابو فيردي عن تقديره لمختلف البيانات التي أدلى بها خلال جلسة الحوار والتي أقرت بالتقدم الذي أحرزه البلد منذ عام 2018 على عدد من الجبهات، بما في ذلك: مكافحة الفقر من خلال سياسات عامة تستهدف الفئات الأكثر حرماناً؛ واتخاذ خطوات لحماية النساء والأطفال الذين يعانون

أوضاعاً هشة؛ واتباع سياسات عامة شاملة في شراكة وثيقة مع المجتمع المدني في البلد والبلديات والكنايس والأمة ككل.

112- وأكد الوفد من جديد أن كابو فيردي تخضع لسيادة القانون وأن حقوق الإنسان تحظى باحترام عميق في البلد. وأقر بالتقدم المحرز منذ قبول الغالبية العظمى من التوصيات في عام 2018 وأشار إلى أنه سينظر بعين الإيجاب إلى التوصيات الواردة خلال الدورة الرابعة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، بالنظر إلى جهوده المستمرة لمواجهة التحديات المتبقية والتقدم المحرز كبلد ديمقراطي.

113- وشدد الوفد على العملية المضطلع بها لتعزيز سيادة القانون والضمانات الدستورية، ولا سيما فيما يتعلق بالسلطة القضائية والفصل الواضح بين السلطات. وقال إن كابو فيردي تتعاون مع البلدان الأخرى على أساس القانون الدولي، وتعمل استناداً إلى الإطار القانوني المعمول به.

114- وأوضح الوفد أن كابو فيردي تكفل المحاكمات العادلة وضمانات الدفاع. ولاحظ أن قرارات تسليم المطلوبين تتخذها المحاكم المحلية، وليس الحكومة، على نحو يكفل الضمانات الدستورية.

115- وأكد أن الجهود الداخلية متواصلة للتصديق على البروتوكولات المتعلقة باللاجئين وعديمي الجنسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وإذا كانت كابو فيردي لم تنضم إلى جميع الصكوك الدولية، فقد سمح عدد من التدابير الداخلية لها بإحراز تقدم يُعتد به في مجال حقوق الإنسان، وفي إدماج المهاجرين وتسوية أوضاعهم، وفي التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

116- وفيما يتعلق بالحق في التعليم، يجري اتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية لضمان الحق في التعليم من المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي. وقد اتخذت تدابير لتحسين تسهيلات الوصول والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع غيرهم، واقتُرِح تعديل لقانون الجنسية يهدف إلى منح أطفال الأشخاص عديمي الجنسية في إقليم كابو فيردي جنسية البلد، تماشياً مع المعايير الدولية. وصدقت كابو فيردي على عدة صكوك ذات صلة، وعقدت اجتماعات مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن حالة أطفال الأشخاص عديمي الجنسية.

117- وقال الوفد إن قانون التكاثر لعام 2019 أنشأ إطاراً قانونياً لمشاركة الرجل والمرأة على قدم المساواة، وجرى تنفيذه بنشاط، وأحرز تقدم في زيادة حضور المرأة في السياسة. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة والتقدم المحرز، فليس من شك في أن كابو فيردي لا تزال تواجه تحديات.

118- وتناول الوفد الشواغل المتعلقة بوحشية الشرطة والحالات المتعلقة بالقصر، فذكر أن مكتب أمين المظالم لم يسجل، لا هو ولا وكالات إنفاذ القانون، أي حالات من هذا القبيل. وتوجد إجراءات قانونية مناسبة للقصر المخالفين للقانون، ونُذلت جهود لتحسين الأوضاع في السجون، بما في ذلك أعمال التجديد واستخدام عقوبات بديلة لخفض عدد السجناء. وأحرزت كابو فيردي تقدماً في هذه المجالات من خلال ما بذلته من جهود لتنفيذ قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) في سجونها، وهو ما تجلّى في برنامج إعادة التأهيل الاجتماعي للسجناء، الذي يشمل توفير التدريب، والخطوات المتخذة لجعل السجون مكاناً أكثر إنسانية. وتحسنت الظروف المعيشية في كثير من السجون تحسناً كبيراً بعد أعمال التجديد ونتيجة للجهود المبذولة في مجالات إعادة الإدماج الاجتماعي، والتدريب المهني، والمساعدة الطبية، والبرامج الخاصة للمحتجزين الشباب، والمعاملة الكريمة. وذكر الوفد أن البيانات التي أدلت بها وفود أخرى بشأن هذه المجالات لا تدعمها بيانات محلية وبالتالي لا تعكس الواقع في كابو فيردي.

- 119- وقدّم الوفد إحصاءات تشير إلى انخفاض عدد حالات العنف الجنساني، وعزا الاتجاه الإيجابي إلى السياسات الشاملة التي تأخذ بها عدة وزارات والتعاون النشط مع المجتمع المدني. وتتواصل الجهود في هذا المجال، بما في ذلك مشاريع تمكين المرأة ومبادرات التوعية المجتمعية.
- 120- وتحدث الوفد عن مسألة سوء المعاملة، فشدد على الشفافية في العمليات المؤسسية. وسلط الوفد الضوء أيضاً على ما اتخذته السلطات الداخلية من تدابير وما أجرته من تحقيقات، وعدم ورود تقارير عن سوء المعاملة. وأشار الوفد إلى الجهود المبذولة لتحديث نظام العدالة، وزيادة الكفاءة القضائية، والحد من القضايا المتركمة، مشيراً إلى وضع خطط تغطي الفترة حتى عام 2026 وتخصيص ميزانية كبيرة لتعيين المزيد من القضاة وأفراد الشرطة.
- 121- وشدد الوفد على النهج التعاوني المتبع مع المجتمع المدني والسلطات المحلية والجماعات الدينية لتقريب العدالة من الناس. وأشار أعضاء الوفد إلى استقرار البلد السياسي وفعالية مؤسساته وشراكاته التي أسهمت في تحقيق السلام الاجتماعي في كابو فيردى والبلدان المجاورة.
- 122- وتطرق الوفد إلى إحدى التوصيات المتعلقة بحرية الصحافة، فذكر أن فيردي وكالة معنية بتنظيم وسائل الإعلام، وأن ممثلي الوكالة ينتخبهم البرلمان لولاية مدتها خمس سنوات.
- 123- وفيما يتعلق بالحد من الفقر، ذكر الوفد أن كابو فيردي تهدف إلى القضاء عليه بحلول عام 2026، من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر المدقع للفترة 2022-2026. وسلط الوفد الضوء على رؤية الحكومة المتمثلة في معالجة الفقر معالجة شاملة وضمان التمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية.
- 124- وفي الختام، أعرب الوفد عن استعداده للنظر في التوصيات والحلول المقترحة خلال الدورة، وذكر أن كابو فيردي عازمة على بذل قصارها في سبيل تعزيز وحماية حقوق جميع مواطنيها. وشدد الوفد على تقاني البلد في التصدي للفقر، ودراسة الحلول المقترحة، والحفاظ على دولة ديمقراطية ومستقرة.

## ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

- 125- سدرس كابو فيردي التوصيات التالية، وستقدم رويداً عليها في وقت مناسب لا يتجاوز موعد الدورة الخامسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان:
- 1-125 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذه (ألمانيا) (أوكرانيا) (لكسمبرغ)؛
- 2-125 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (مدغشقر) (هندوراس)؛
- 3-125 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الجزيل الأسود)؛
- 4-125 النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (بوروندي) (شيلي) (غابون) (غانا)؛
- 5-125 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (جنوب أفريقيا)؛

- 125-6 النظر في التصديق على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (تشاد)؛
- 125-7 مواصلة التعاون والتعامل القويين مع الآليات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان (أوكرانيا)؛
- 125-8 تكثيف تدريب أفراد الشرطة على مسؤولياتهم في مجال حقوق الإنسان وإنشاء آليات يمكنها قياس فعالية عملهم (توغو)؛
- 125-9 اتخاذ تدابير استباقية لضمان الامتثال الكامل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) (غامبيا)؛
- 125-10 بذل مزيد من الجهود لجعل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة متماشية مع مبادئ باريس (أوكرانيا)؛
- 125-11 ضمان عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة وفقاً لمبادئ باريس (تيمور - ليشتي)؛
- 125-12 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة، من أجل ضمان الامتثال الكامل لمبادئ باريس (أوروغواي)؛
- 125-13 تعزيز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة لضمان الامتثال الكامل لمبادئ باريس (ناميبيا)؛
- 125-14 مواصلة مواءمة النظام الداخلي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة مع أفضل الممارسات الدولية وتعزيز الشفافية والفعالية في عملياتها (إندونيسيا)؛
- 125-15 مواصلة تدعيم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيق أهدافها، بسبل منها تخصيص اعتمادات مناسبة ومستدامة في الميزانية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (كينيا)؛
- 125-16 النهوض بالجهود الرامية إلى وضع نموذج جديد لتشكيل عضوية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية (ماليزيا)؛
- 125-17 تعزيز استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من خلال ضمان تنفيذ مشروع الإصلاح لدمجها مع مؤسسة أمين المظالم وفقاً لمبادئ باريس (إسبانيا)؛
- 125-18 تدعيم عمل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة بحيث تعمل وفقاً لولايتها وبما يتماشى مع مبادئ باريس (كوستاريكا)؛
- 125-19 النظر في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان امتثال مكتب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس (فنلندا)؛
- 125-20 مواصلة الجهود الرامية إلى تدعيم الآلية الوطنية للرصد والإبلاغ والمتابعة، من أجل معالجة تقارير الدولة الطرف التي تأخر تقديمها (ليسوتو)؛
- 125-21 مواصلة تدعيم لجننتها المشتركة بين الوزارات لإعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان بوصفها آلية وطنية لتنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والإبلاغ عنها ورصدها، والنظر في إمكانية تلقي التعاون تحقيقاً لهذا الغرض (باراغواي)؛
- 125-22 التنفيذ الفعال للخطة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة (الهند)؛

- 23-125 ضمان التنفيذ والرصد الكاملين للخطة الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة للفترة 2021-2026 (إندونيسيا)؛
- 24-125 اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز يحظر جميع أشكال التمييز (آيسلندا)؛
- 25-125 وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية للمساواة بين الرجل والمرأة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (كينيا)؛
- 26-125 اعتماد قانون شامل يحظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز الجنساني والتمييز غير المباشر (كسمبرغ)؛
- 27-125 الإسراع باعتماد تشريعات تحظر جميع أشكال التمييز وتحمي منها بشكل كامل وفعال، بما في ذلك التمييز الجنساني، واعتماد تدابير ملموسة لتنفيذ قانون التكافؤ لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وهادفة ومتساوية في صنع السياسات والإدارة العامة والتصدي لمخاطر الكوارث والحد منها والتنمية الاقتصادية (المكسيك)؛
- 28-125 اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز يحظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز الجنساني والتمييز غير المباشر (الجبيل الأسود)؛
- 29-125 مواصلة جهودها الكبيرة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومواصلة اعتماد تشريع شامل يحظر جميع أشكال التمييز والعنف الجنساني (اليونان)؛
- 30-125 مواصلة تدعيم الجهود الرامية إلى التصدي للتمييز والعنف الجنسانيين عن طريق توفير المزيد من التدريب للقضاة وأصحاب المهن القانونية والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بشأن التزامات حقوق الإنسان (سيراليون)؛
- 31-125 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني لحظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز الجنساني (جورجيا)؛
- 32-125 حث الجمعية الوطنية على مناقشة مشروع قانون مكافحة التمييز الذي قدمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة في عام 2021 والموافقة عليه (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 33-125 مواصلة برامج التوعية لمنع جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز الجنساني (جمهورية تنزانيا المتحدة)؛
- 34-125 الموافقة على مشروع قانون مكافحة التمييز الذي قدمته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمواطنة في عام 2021 (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 35-125 مواصلة جهودها في مجال تطبيق وتعزيز البرامج والسياسات العامة المتعلقة بالإدماج والحد من الفقر وتعزيز المساواة وعدم التمييز، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، من بين الفئات الضعيفة الأخرى (الجزائر)؛
- 36-125 مواصلة وتعزيز التوعية الرامية إلى تحسين فهم دور المرأة في القيادة وحقوقها الأساسية (بوروندي)؛
- 37-125 تعزيز مكافحة جميع أشكال التمييز العنصري (الكاميرون)؛

- 125-38 مواصلة الجهود الرامية إلى الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، التي تضطلع بها النساء والفتيات بشكل غير متناسب، والحد منها وإعادة توزيعها، ورعاية الدولة لصغار الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التخفيف من حدة التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المرأة (كندا)؛
- 125-39 اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز يحظر جميع أشكال المعاملة التمييزية ويتضمن قائمة بأسباب التمييز المحظورة، وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (شيلي)؛
- 125-40 مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز (مصر)؛
- 125-41 مواصلة اتخاذ خطوات نحو تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على مسؤوليات حقوق الإنسان لتجنب الإفراط في استخدام القوة (غانا)؛
- 125-42 تدعيم الآلية الوطنية لمنع التعذيب عن طريق ضمان القيام بزيارات منتظمة إلى أماكن الاحتجاز، وإعداد تقارير وتنفيذ توصياتها (إندونيسيا)؛
- 125-43 اعتماد المزيد من التدابير لتحسين أوضاع المحتجزين (إيطاليا)؛
- 125-44 وقف انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي أجهزة إنفاذ القانون (الاتحاد الروسي)؛
- 125-45 تحسين أوضاع السجون عن طريق زيادة عدد الموظفين واستخدام بدائل السجن، مثل الإفراج بكفالة والإقامة الجبرية والاتفاق التفاوضي لتخفيف العقوبة، وتحسين الظروف الصحية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 125-46 تحسين أوضاع السجون وزيادة عدد موظفي السجون، والحد من الاكتظاظ باستخدام بدائل مناسبة للسجن حيثما يجيز القانون ذلك، وفصل السجناء حسب الجنس والعمر، وإصلاح مرافق الاحتجاز المتقادمة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 125-47 تحسين أوضاع السجون وخفض معدلات السجن (أستراليا)؛
- 125-48 الحد من اكتظاظ السجون (فرنسا)؛
- 125-49 مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة التعذيب، بسبل منها تبادل المزيد من المعلومات عن التدابير المتخذة (اليونان)؛
- 125-50 توفير المزيد من الموارد المالية والبشرية لرقمنة الإجراءات القضائية وتبسيطها (ألمانيا)؛
- 125-51 زيادة عدد مكاتب تقديم المساعدة للضحايا لتشمل جميع مراكز الشرطة (أيرلندا)؛
- 125-52 توفير التدريب القانوني لأفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمساواة الفعلية بين الجنسين، ومكافحة العنف الجنساني، والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية (آيسلندا)؛
- 125-53 مواصلة جهود الإصلاح الرامية إلى زيادة تعزيز السلطة القضائية (موريشيوس)؛

- 125-54 اعتماد تدابير لتعزيز تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في مجال حقوق الإنسان لمنع الاستخدام المفرط للقوة، ووضع بروتوكولات لمعالجة الحالات التي تشمل الأطفال الضحايا أو الشهود أو المخالفين للقانون (المكسيك)؛
- 125-55 توفير التدريب القانوني، بطريقة مستدامة ومنظمة، لأعضاء السلطة القضائية وأصحاب المهن القانونية والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمساواة الفعلية بين الجنسين، ومكافحة العنف الجنساني، والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية (بنما)؛
- 125-56 مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين بدائل الأحكام السالبة للحرية، ولا سيما من خلال وضع المحكوم عليهم تحت المراقبة الإلكترونية (السنغال)؛
- 125-57 اعتماد تدابير فعالة تهدف إلى الحد من عدد القضايا التي لم يُبت فيها بعد وهو ما يعوق بشكل خطير حماية حقوق الإنسان (إسبانيا)؛
- 125-58 تعزيز آليات التنظيم في القطاع القضائي، بحيث تكون فعالة وشاملة للجميع ومتاحة وتوفر للضحايا جبر الضرر (كوستاريكا)؛
- 125-59 مواصلة جهودها من أجل تعزيز حرية التعبير وسلامة الصحفيين (اليونان)؛
- 125-60 اعتماد معايير وتنظيم حملات توعية للسكان والشركات تركز على مكافحة الاستغلال الجنسي للقصر في سياق السياحة (كوستاريكا)؛
- 125-61 رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 سنة (آيسلندا)؛
- 125-62 تنقيح تشريعاتها بتحديد الحد الأدنى لسن الزواج بـ 18 سنة وإلغاء جميع الأحكام التي تجيز زواج القصر أو معاشرتهم (نيجيريا)؛
- 125-63 إعادة النظر في القانون المدني لرفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 سنة (جنوب أفريقيا)؛
- 125-64 النظر في تعديل التشريعات لإلغاء الاستثناءات التي تجيز زواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة (تشاد)؛
- 125-65 إصلاح التشريعات لجعل الثامنة عشرة حداً أدنى لسن الزواج، وإلغاء جميع الأحكام التي تجعل زواج القصر أو اقترانهم الفعلي ممكناً، وتنظيم حملات توعية وتنقيح للتعريف بأضرار زواج الأطفال (شيلي)؛
- 125-66 إلغاء جميع الاستثناءات التي تجيز زواج الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة (الكونغو)؛
- 125-67 مضاعفة الجهود الوطنية للموافقة على خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتنفيذها (هندوراس)؛
- 125-68 اتخاذ خطوات لزيادة الجهود الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص، بسبب منها توفير آليات فعالة وسهلة المنال لتقديم الشكاوى (إسرائيل)؛
- 125-69 تخصيص موارد إضافية لمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي للأطفال (ليسوتو)؛

- 70-125 زيادة الدعم لإعادة تأهيل الناجين من الاتجار بالبشر وإدماجهم، بوسائل منها توفير سبل انتصاف فعالة تشمل التعويض وضمانات عدم التكرار (لكسمبرغ)؛
- 71-125 اعتماد خطة لاحقة لخطة العمل الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2018-2021 (ملاوي)؛
- 72-125 تعزيز منع الاتجار بالأطفال ومكافحته، ولا سيما في جزر الأركهيل (مالي)؛
- 73-125 تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص (نيبال)؛
- 74-125 تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، وضمان حماية حقوق ضحايا الاتجار، ولا سيما الأطفال (نيجيريا)؛
- 75-125 اتخاذ المزيد من التدابير لتدعيم خطة العمل الوطنية الأولى لمكافحة الاتجار بالأشخاص (باكستان)؛
- 76-125 تكثيف الجهود لتنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون في أوضاع هشّة، بسبل منها تخصيص موارد كافية لإنفاذ القانون للتحقيق في حالات الاتجار بالبشر ومقاضاة مرتكبيها (الفلبين)؛
- 77-125 التعجيل بوضع وتنفيذ خطة العمل الوطنية الثانية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (سيراليون)؛
- 78-125 مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال الاتجار بالأشخاص في إطار الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية المزمع وضعها لهذا الغرض (تونس)؛
- 79-125 مواصلة اعتماد تدابير لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال، وضمان وجود آليات للتحقيق مع المسؤولين ومعاقبتهم، فضلاً عن مساعدة الضحايا (الأرجنتين)؛
- 80-125 تعزيز حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاتجار بهم ومكافحتهما (الكاميرون)؛
- 81-125 مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال، بسبل منها زيادة الجهود الرامية إلى إنكاء الوعي بالاتجار بالبشر في البلد وتعزيز المساءلة عن طريق التحقيق في الادعاءات والمقاضاة (كندا)؛
- 82-125 تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب في مجال الاتجار بالبشر عن طريق إنشاء آليات تظلم فعالة وسهلة المنال وضمان المساءلة الفعالة (شيلي)؛
- 83-125 تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر (الكونغو)؛
- 84-125 مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما الأطفال والنساء، من خلال تعزيز مكافحة المتجرين وفقاً للاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (2023-2026) (جيبوتي)؛
- 85-125 مواصلة التدابير الرامية إلى خفض معدل البطالة بين الخريجين الشباب في المناطق الحضرية والريفية على السواء (العراق)؛

- 125-86 زيادة الاستثمار في تطوير التدريب المهني لإيجاد المزيد من فرص العمل للشباب (موزامبيق)؛
- 125-87 مواصلة توسيع نطاق تغطية البرامج الوطنية للتدريب المهني الداخلي وبرامج التدريب المهني للحد من البطالة بين الخريجين الشباب، ولا سيما الشباب، في المناطق الحضرية والريفية على السواء (فييت نام)؛
- 125-88 تكثيف الجهود للحد من العمل غير الرسمي وزيادة العمالة الكاملة للشباب، بما يتماشى مع الغاية 8-5 من أهداف التنمية المستدامة (أنغولا)؛
- 125-89 إزالة جميع الحواجز التي تحول دون حصول الجميع على خدمات الإجهاض المأمونة والقانونية والفعالة، وجمع بيانات مصنفة عن جميع أشكال إنهاء الحمل (آيسلندا)؛
- 125-90 تعزيز التدابير المتخذة في إطار الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر المدقع لحماية أضعف الفئات (باكستان)؛
- 125-91 مضاعفة الجهود لمكافحة الفقر وضمان الموارد الكافية للبرنامج الوطني لمكافحة الفقر والخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة (باراغواي)؛
- 125-92 توطيد برامجها الاجتماعية من أجل تحسين نوعية حياة السكان، ولا سيما أشد الناس احتياجاً (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 125-93 مواصلة تعزيز البرامج الوطنية لمكافحة الفقر من أجل انتشار الأطفال والأسر المعيشية من الفقر (فييت نام)؛
- 125-94 تخصيص موارد كافية لتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الفقر والخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة (أنغولا)؛
- 125-95 ضمان الحصول على سكن لائق وميسور التكلفة، بسبل منها توفير مساعدة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الأشخاص والأسر ذات الدخل المنخفض (جزر البهاما)؛
- 125-96 مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وخفض معدل الفقر، وتضييق الفجوة بين التنمية الحضرية والريفية (الصين)؛
- 125-97 مواصلة الجهود الجارية بهدف القضاء على الفقر المدقع، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المعتمدة لإزالة فجوات عدم المساواة وعدم التكافؤ (كوبا)؛
- 125-98 اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الجوع وضمان الأمن الغذائي للمرأة في المناطق الريفية، مع مراعاة آثار تغير المناخ (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 125-99 مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع (فرنسا)؛
- 125-100 مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين ظروف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (العراق)؛
- 125-101 اتخاذ تدابير فعالة لتحسين المعارف في مجال الصحة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالأمراض المزمنة غير المعدية (ماليزيا)؛
- 125-102 مواصلة التدابير الرامية إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة النفسية للفترة 2021-2025 (باكستان)؛

103-125 تنفيذ الالتزام الذي قُطع في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بإنهاء وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال صحة الأم، على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، فضلاً عن الحد من وفيات الأطفال من خلال ضمان الرعاية الكافية والرعاية الصحية الأساسية للجميع (بنما)؛

104-125 تنفيذ الالتزام الذي قُطع في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بإنهاء وفيات الأمهات التي يمكن الوقاية منها والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مجال صحة الأم على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، فضلاً عن الحد من وفيات الرضع من خلال ضمان الرعاية الصحية الأساسية للجميع (جنوب أفريقيا)؛

105-125 مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات الصحية (مصر)؛

106-125 تعزيز نظام التعليم عن طريق سن تشريعات لجعل التعليم قبل الابتدائي مجانياً وإلزامياً (ماليزيا)؛

107-125 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز فرص الحصول على التعليم واستمراره (موريتانيا)؛

108-125 التعجيل بعملية استعراض النظام الأساسي المتعلق بالأطفال والمراهقين، مع التركيز بوجه خاص على تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم، وضمان الحق في الهوية وحماية مصالحهم الفضلى، وحظر العقوبة البدنية في جميع المناطق (باراغواي)؛

109-125 زيادة الجهود الرامية إلى تضمين تشريعاتها مجانية التعليم الابتدائي والثانوي (جورجيا)؛

110-125 مواصلة مساعيها الرامية إلى تحسين نوعية التعليم وتوافره على جميع المستويات (الجزائر)؛

111-125 اتخاذ خطوات لمعالجة التفاوت في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال والنساء عن طريق ضمان حصول الفتيات والنساء على التعليم الجيد على جميع المستويات، بما في ذلك في المناطق الريفية (جزر البهاما)؛

112-125 وضع برامج هادفة لتشجيع زيادة مشاركة الفتيات في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (جزر البهاما)؛

113-125 النظر في جعل التعليم قبل المدرسي والتعليم الابتدائي الأدنى مجاناً وإلزامياً وضمان المساواة في الحصول على التعليم الجيد في جميع مناطق كابو فيردي (بوتسوانا)؛

114-125 زيادة الإسهام في التعليم لتعزيز معدلات الالتحاق بالمدارس، والحد من التفاوتات الإقليمية (الصين)؛

115-125 مواصلة وضع آليات ونظم لضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بسبل منها المبادرات التعليمية لزيادة الوعي بالآثار السلبية لتغير المناخ وتحسين التأهب للكوارث (جزر مارشال)؛

- 116-125 مواصلة كفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في وضع التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ ومواجهة الكوارث والحد من مخاطرها (جزر مارشال)؛
- 117-125 ضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة في وضع القوانين والسياسات والبرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ ومواجهة الكوارث والحد من مخاطر الكوارث (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 118-125 إصلاح قطاع جمع النفايات ومعالجتها من خلال إشراك الأشخاص الذين يعيشون من العمل غير الرسمي في هذا القطاع وتدريبهم مهنيًا (فرنسا)؛
- 119-125 مواصلة تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الكاميرون)؛
- 120-125 مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال وحوافز الاستثمار والإنتاج الوطني على أساس إدراج التمويل البالغ الصغر في النظام المالي الوطني (المغرب)؛
- 121-125 مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار في المجالات السياسية والإدارية والدبلوماسية (غابون)؛
- 122-125 تكثيف الجهود لزيادة تمثيل المرأة على مستويات صنع القرار في الحكم لتعزيز نمو مجتمعي متوازن وشامل للجميع (غامبيا)؛
- 123-125 تعيين جهة تنسيق معنية بحقوق المرأة فيما يتعلق بصحة الأم والعنف الأسري (ألمانيا)؛
- 124-125 اتخاذ التدابير اللازمة لضمان اعتماد مشروع قانون المساواة بين الجنسين وتنفيذه بفعالية لزيادة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة (غانا)؛
- 125-125 مواصلة الجهود الإيجابية الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة في العمليات الديمقراطية، بغية تعزيز دورها في القيادة (المغرب)؛
- 126-125 اتخاذ المزيد من التدابير لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة (إسرائيل)؛
- 127-125 تدعيم إجراءاتها لمكافحة القوالب النمطية المتعلقة بالنساء والفتيات عن طريق تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل (مدغشقر)؛
- 128-125 ضمان سن قانون تكافؤ الجنسين (ملاوي)؛
- 129-125 التعجيل بالموافقة على مشروع القانون الذي يسعى إلى ضمان التمثيل المتساوي بين المرأة والرجل في الهيئات الانتخابية وفي الإدارة العامة (باراغواي)؛
- 130-125 مواصلة العمل على تحسين التشريعات الوطنية لضمان المساواة بين الرجل والمرأة (الاتحاد الروسي)؛
- 131-125 زيادة التعليم العام بهدف مكافحة القوالب النمطية ضد النساء والفتيات، وهو ما سيسهم في الحد من العنف الجنساني (جنوب أفريقيا)؛
- 132-125 ضمان الامتثال الفعلي لقانون تكافؤ الجنسين لعام 2019، لا سيما فيما يتعلق بتوظيف النساء في مناصب الإدارة العليا في الإدارة العامة والشركات المملوكة للدولة (إسبانيا)؛

- 133-125 التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين (أستراليا)؛
- 134-125 مواصلة وضع خطط وطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال ومظاهر العنف ضد المرأة (كوبا)؛
- 135-125 معالجة الثغرات القائمة في تصدي الدولة للعنف ضد المرأة من خلال تعزيز التدابير الوقائية ودعم الضحايا والأطر القانونية لضمان حماية جميع النساء (غامبيا)؛
- 136-125 ضمان إجراء تحقيق مستقل وشامل في مزاعم الجرائم المتعلقة بالعنف الجنساني وتقديم الجناة إلى العدالة (إسرائيل)؛
- 137-125 توفير التدريب على مكافحة العنف الجنساني، ودعم ومساعدة ضحايا العنف الجنساني والناجين منه، والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية لدى أعضاء الجهاز القضائي وأصحاب المهن القانونية وموظفي إنفاذ القانون (أيرلندا)؛
- 138-125 إعادة تشغيل الخط الساخن للعنف الأسري وتوفير الملاجئ للناجيات من العنف في جميع البلديات (آيسلندا)؛
- 139-125 مواصلة الجهود المبذولة لمكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، ومن أجل حصول المرأة على عمل لائق (إيطاليا)؛
- 140-125 تعزيز تدابير مكافحة العنف الجنساني (ليسوتو)؛
- 141-125 النهوض بالجهود الرامية إلى ضمان إجراء تحقيق شامل وفعال في جميع الادعاءات المتعلقة بجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ومقاضاة الجناة، وتقديم كل الدعم اللازم للضحايا (ليتوانيا)؛
- 142-125 إجراء تحقيق شامل ومستقل في جميع الادعاءات المتعلقة بجرائم العنف الجنساني (الجبل الأسود)؛
- 143-125 اتخاذ المزيد من الخطوات لمكافحة العنف ضد المرأة والعنف الجنساني (موزامبيق)؛
- 144-125 مواصلة التزاماتها بمكافحة العنف الجنساني عن طريق توفير التدريب للمهنيين، ولا سيما المهنيين العاملين في قوات الشرطة وفي نظامي الصحة والعدالة، لتحسين مهاراتهم في مساعدة ضحايا العنف الجنساني (مملكة هولندا)؛
- 145-125 اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك تدابير تشريعية، لمنع ومكافحة العنف ضد المرأة (الاتحاد الروسي)؛
- 146-125 مواصلة تنفيذ سياسات عامة فعالة لمكافحة المعدلات المرتفعة للعنف الجنساني والحمل المبكر بين المراهقات والتسرب من المدارس مكافحة فعالة (إسبانيا)؛
- 147-125 مواصلة الجهود الرامية إلى منع ومكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين في إطار الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين (2021-2026) (تونس)؛
- 148-125 تحسين تدريب المهنيين العاملين في مجال إنفاذ القانون والجهاز القضائي للتصدي للاعتداء الجنسي على الأطفال والعنف الجنساني (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛

149-125 توفير التدريب الكافي للمهنيين المكلفين بإنفاذ القانون والعاملين في الجهاز القضائي للاستجابة بفعالية للناجين من العنف الجنساني، بمن فيهم ضحايا الاعتداء الجنسي واستغلال الأطفال (الولايات المتحدة الأمريكية)؛

150-125 سن تدابير تشريعية للحد من العنف الجنساني وتجريمه (أستراليا)؛

151-125 اتخاذ تدابير لإتاحة معلومات عن التحقيقات والمحاكمات والإدانات المتعلقة بمرتكبي العنف ضد المرأة للضحايا وتوفير سبل انتصاف، مثل الدعم النفسي والاجتماعي، للضحايا (بوتسوانا)؛

152-125 تعزيز قدرات الاستقبال والرعاية في مراكز دعم ضحايا العنف الجنساني من أجل ضمان حماية أفضل للضحايا (بوركيينا فاسو)؛

153-125 تعزيز مكافحة العنف ضد المرأة (الكاميرون)؛

154-125 مواصلة الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف والتحرش في مكان العمل وفي الأماكن العامة، عن طريق تنظيم حملات توعية وتثقيف تهدف إلى تيسير فهم أفضل لمفهوم المساواة بين الجنسين وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الكلية (كندا)؛

155-125 تكثيف جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن حالات العنف الجنساني وإزالة الحواجز التي تحول دون إمكانية لجوء النساء والفتيات إلى العدالة (كوستاريكا)؛

156-125 تكثيف مكافحة العنف ضد النساء والأطفال، ولا سيما الاعتداء الجنسي داخل الأسرة (فرنسا)؛

157-125 اتخاذ تدابير تنفيذية كافية لتعزيز القدرات على التحقيق في حالات الاعتداء الجنسي على الفُصّر والعنف الأسري ضدهم ومقاضاة مرتكبيها (ألمانيا)؛

158-125 ضمان احترام القوانين والسياسات ذات الصلة لمسؤوليات وحقوق وواجبات الوالدين أو الأوصياء القانونيين أو غيرهم من الأشخاص المسؤولين قانوناً عن الطفل (كوت ديفوار)؛

159-125 تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في مجال حماية الفُصّر ومأسسته، مثل إبرام شراكات بين المنظمات غير الحكومية ذات الصلة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من جهة ودوائر الخدمات الاجتماعية الحكومية من جهة أخرى أو إدراج حلقات دراسية بشأن حماية الطفل تُنظّم مع المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في برامج التدريب الإلزامي لقوات الشرطة (ألمانيا)؛

160-125 مواصلة الجهود الرامية إلى منع ومكافحة استغلال الأطفال في الجنس والعمل (إيطاليا)؛

161-125 مراجعة المادة 128 من القانون المدني، والمادة 133 من القانون الجنائي، والمادة 31 من القانون المتعلق بوضع الأطفال والمراهقين لكي تحظر صراحةً العقوبة البدنية في جميع الأوساط، بما في ذلك البيت والمدرسة ومؤسسات الأطفال ومرافق الرعاية البديلة وإقامة العدل، وفي جميع الظروف، بما في ذلك لأغراض تأديبية (لكسمبرغ)؛

- 125-162 وضع وتنفيذ سياسة وخطة عمل شاملتين لمنع جميع أشكال العنف وحماية الأطفال منها (ملديف)؛
- 125-163 حظر العقوبة البدنية صراحةً دون استثناء في جميع المجالات والظروف، والتوعية بالضرر الذي تسببه (المكسيك)؛
- 125-164 مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز والعنف ضد الأطفال (نيبال)؛
- 125-165 تنظيم حملات توعية في قطاع السياحة وبين عامة الجمهور بشأن منع الاستغلال الجنسي للأطفال في سياق السفر والسياحة (بنما)؛
- 125-166 مواصلة تعزيز التشريعات والسياسات العامة لمنع ومكافحة حالات اغتصاب الأطفال والشباب والاعتداء عليهم واستغلالهم جنسياً (البرتغال)؛
- 125-167 تحسين برامج الرعاية الشاملة الموجهة إلى الأطفال من أجل تعزيز حماية حقوق الفتيات والفتيات في حالات الفقر والتهميش أو الاستبعاد الاجتماعي، والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال ضحايا العنف في البيئة الأسرية (إسبانيا)؛
- 125-168 مراجعة التشريعات الوطنية لحظر العقوبة البدنية للأطفال حظراً صريحاً في جميع الأماكن، بما في ذلك المدارس ومؤسسات رعاية الأطفال وأماكن الرعاية البديلة وإقامة العدل (أوروغواي)؛
- 125-169 مواصلة جهودها الرامية إلى زيادة الوعي بحقوق الطفل بين الأطفال وبين جميع المهنيين العاملين مع الأطفال ومن أجلهم، واستحداث آليات للرصد المنهجي للتقدم المحرز في هذا الصدد (الجزائر)؛
- 125-170 تسريع الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الطفل، ومكافحة جميع أشكال استغلال الأطفال، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في التعليم الثانوي، مع إيلاء اهتمام خاص للفتيات (البرازيل)؛
- 125-171 تكثيف جهودها لضمان حق الأطفال في الهوية وتخصيص الموارد اللازمة لمواصلة تعزيز الوالدية المسؤولة (بوركينافاسو)؛
- 125-172 مواصلة الإجراءات الرامية إلى تحقيق مؤشرات صحية أفضل بين كبار السن وزيادة اندماج هذه الفئة السكانية ومشاركتها الاجتماعية (كوبا)؛
- 125-173 تدعيم الأطر القانونية والسياساتية وتخصيص موارد كافية لضمان تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف تزويدهم بفرص أفضل للحصول على التعليم والرعاية الصحية والسكن والعمل والمعلومات (ليتوانيا)؛
- 125-174 مواصلة اتخاذ جميع التدابير لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ملاوي)؛
- 125-175 مواصلة الدورات التدريبية وحلقات العمل للنساء ذوات الإعاقة لأغراض تعزيز الأدوار القيادية للمرأة، وزيادة الوعي بقانون التكافؤ، وتشجيع زيادة إشراك المرأة في المجتمع (ملديف)؛

- 125-176 تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأماكن العامة بعد تكييفها (مالي)؛
- 125-177 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (ناميبيا)؛
- 125-178 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (النيجر)؛
- 125-179 تعزيز تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2026 (البرتغال)؛
- 125-180 مضاعفة الجهود لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما من خلال اتخاذ تدابير لضمان إمكانية استفادتهم عموماً من خدمات النظام الصحي والتعليم والمعلومات ووسائل النقل العام، وتحسين شملهم بوسائل التواصل (الأرجنتين)؛
- 125-181 مواصلة تعزيز النظم الخاصة بالفئات الضعيفة، بمن في ذلك الأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة (الصين)؛
- 125-182 اعتماد نهج كلي لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يدعم استقلالهم الذاتي وأهليتهم القانونية وتمتعهم الكامل بحقوق الإنسان، ولا سيما في التعليم والعمل والصحة والعدالة (كوستاريكا)؛
- 125-183 تعزيز تدريب موظفي القطاع العام في مجال حقوق الإنسان وتدعيم الهيئات الوطنية المسؤولة عن ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (جيبوتي)؛
- 125-184 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كخطوة تكميلية لقانون وقاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإعادة تأهيلهم ومشاركتهم الذي أقر مؤخراً واعتماد الخطة الاستراتيجية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2022-2026، التي تكفل زيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 125-185 النظر في قبول إجراءات تظلم الأفراد بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (فنلندا)؛
- 125-186 مواصلة الجهود الرامية إلى تسريع إجراءات إصدار قانون مكافحة التمييز العنصري (تونس)؛
- 125-187 تطوير حملات توعية لعامة الجمهور بشأن حقوق أفراد مجتمع الميم الموسع وتوطيد الأطر التشريعية لضمان دعم حقوقهم (أيرلندا)؛
- 125-188 اعتماد قانون يعزز ويحمي صراحةً حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وتوعية عامة الجمهور بحقوقهم وحقوق المدافعين عن حقوقهم (آيسلندا)؛
- 125-189 تكثيف التثقيف العام، من خلال البرامج التعليمية والحملات العامة، بشأن احترام حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك أفراد مجتمع الميم الموسع، ومكافحة جميع أشكال التمييز (مملكة هولندا)؛

125-190 تعزيز البرامج المحددة والإطار التشريعي اللازم لتمتع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، بمن فيهم المدافعون عن حقوقهم، وحمايتهم من أي شكل من أشكال التمييز، وإنكاء وعي الجمهور بأوضاع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (سلوفينيا)؛

125-191 تكثيف الجهود لضمان الاعتراف بالحقوق في الهوية الجنسانية في مرحلة الطفولة، مع احترام سلامة الأطفال البدنية والنفسية واستقلالهم الذاتي ونمائهم وقدرتهم المتنامية على اتخاذ القرارات (الأرجنتين)؛

125-192 تعزيز وحماية حقوق مجتمع الميم الموسع، باعتماد برامج محددة تكافح التمييز والوصم وتشجع اندماج هذا المجتمع في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في كابو فيردي (البرازيل)؛

125-193 تسريع التنفيذ الفعال للبرنامج الوطني لاستقبال المهاجرين العائدين وإعادة إدماجهم الاجتماعي للفترة 2022-2026، بسبيل منها النظر في أفضل الممارسات من الشركاء الثنائيين ذوي الوضع المماثل (الفلبين)؛

125-194 تكثيف الجهود لتحسين أوضاع الفئات الضعيفة اجتماعياً، ولا سيما العمال المهاجرين، بما في ذلك حمايتهم من التمييز (الاتحاد الروسي)؛

125-195 الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (النيجر)؛

125-196 التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين، والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (باراغواي)؛

125-197 النظر في الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (السنغال)؛

125-198 إنشاء هيئة مؤسسية مسؤولة عن شؤون ملتزمي اللجوء واللاجئين، ولا سيما المسائل المتعلقة بإدماجهم الاجتماعي والمهني (توغو)؛

125-199 سن تشريعات وطنية بشأن اللجوء ووضع إجراء، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، يضمن سهولة الحصول على صفة اللاجئ للأشخاص الذين يستوفون الشروط المنصوص عليها في اللوائح الدولية والوطنية الحالية المتعلقة بهذه المسألة (أوروغواي)؛

125-200 الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (تشاد)؛

125-201 النظر في التصديق على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (هندوراس)؛

125-202 اعتماد خطة عمل وطنية لإنهاء حالات انعدام الجنسية تشمل جمع معلومات مصنفة في التعداد السكاني المقبل (المكسيك)؛

125-203 النظر في التصديق على الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية (سيراليون)؛

204-125 مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان تسجيل ولادات جميع الأطفال (تيمور - ليشتي)؛

205-125 التصديق على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية (كوت ديفوار).

126 - جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعبر عن موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي أن يفهم أنها تحظى بتأييد الفريق العامل بكامله.

## تشكيلة الوفد

The delegation of Cabo Verde was headed by Her Excellency Madame Joana GOMES ROSA, Ministre de la Justice, and composed of the following members:

- Her Excellency Madame Clara DELGADO JESUS, Ambassadeur, Représentant permanent ;
  - Mme. Carla MIRANDA SPÍNOLA, Ministre plénipotentiaire à la Mission permanente ;
  - Mr. Pedro Graciano GOMES DE CARVALHO, Ministre plénipotentiaire à la Mission permanente ;
  - M. João GOMES DUARTE, Secrétaire Exécutif à la Commission interministérielle pour l'élaboration des rapports sur les droits de l'homme ;
  - Mme. Margarida LOPES BORGES ANDRADE, Directrice du Cabinet du Ministre de la Famille, inclusion et développement social ;
  - Mme. Melany FERREIRA RAMOS, Conseillère de la Ministre de la Justice.
-